اثر النمو السكاني على قطاع الخدمات في مدينة المفرق

The Impact of Population Growth on the Services Sector in the City of Mafraq

عايد طاران

Ayed Taran

قسم الجغرافيا، جامعة الحسين بن طلال، الأردن

بريد الكتروني: taran0002002@yahoo.com

تاريخ التسليم: (2015/11/8)، تاريخ القبول: (2016/5/12)

ملخص

تهدف هذه الدراسة التعرف إلى مدى اثر النمو السكاني على قطاع الخدمات (التعليمية والصحية)، واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي اللذان يقومان على أساس دراسة النمو السكاني للمدينة والتطور في مجال الخدمات في مراحل مختلفة لمعالجة البيانات والمعلومات التي تم جمعها من مصادرها المختلفة لبلوغ أهداف الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن معدل النمو السكاني في مدينة المفرق خلال الفترة (1952-2004) كان أعلى من معدل التطور في مجالات الخدمات المختلفة، ويعزى ذلك إلى الزيادة الكبيرة في أعداد السكان الناجمة عن الزيادة الطبيعية والهجرة من المناطق الأخرى، كما توصلت الدراسة إلى أن الخدمات التعليمية تعاني من اكتظاظ في أعداد الطلاب خاصة في المراحل الأساسية بالإضافة إلى سوء في توزيعها، كما أن الخدمات الصحية تعاني من اكتظاظ كبير في أعداد المرضى المراجعين للمراكز الصحية الأولية في المدينة مما شكل ضغطا كبيرا عليها وانعكس ذلك على مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها للمواطنين. وتوصي الدراسة بإعادة النظر في المخططات الهيكلية السابقة للمدينة مع مراعاة الواقع والمستجدات التنظيمية الحديثة والنمو السكاني الذي طرا على المدينة، وتوفير الخدمات والمرافق العامة لمواجهة الأعداد المتزايدة بحيث تتناسب مع متطلبات فئات مجتمع المدينة في كافة المجالات.

الكلمات الدالة: النمو السكاني، الخدمات.

Abstract

The aim of this study was to investigate the impact of population growth on the services sector (education and health), the study relied on

two approaches descriptive and analytical which are based on the study of population growth of the city and development in the field of services at different stages of the processing of data and information gathered from various sources to achieve the objectives of the study. The study found a number of results, including: that the rate of population growth in the city of Mafraq during the period (1952-2004) was higher than the rate of evolution in the fields of different services, due to the large increase in the number of population due to natural increase and migration from other regions, as The study found that educational services suffer from overcrowding in the number of private students in the basic stages in addition to the poor in their distribution, and health services are suffering from great overcrowding in the number of patients reviewers primary health centers in the city, posing great pressure them and reflected in the level of health services provided to citizens. The study recommends a review of the previous master plans for the city taking into account the reality of modern regulatory developments and population growth that has occurred over the city, and the provision of public services and facilities to cope with the growing numbers to suit the city's community groups in all fields' requirements.

Keywords: Population Growth, Services.

المقدمة

يعد موضوع النمو السكاني المتسارع المحور الرئيسي الذي تدور حوله الكثير من الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما الدراسات المتعلقة بعمليات التخطيط في المدن حيث أصبحت الأجهزة القائمة على تخطيط المدن تواجه العديد من الأعباء وغير قادرة على مواكبة النمو السكاني السريع في عملية التخطيط الحضري وتوفير الخدمات الأساسية للسكان مما يؤدي إلى عدة مشاكل، خاصة فيما يتعلق بتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والخدمات التعليمية والصحية وزيادة البناء العشوائي وتكاثر الأحياء الفقيرة، إضافة إلى الضغط على فرص العمل مما يزيد نسبة البطالة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصعوبات الإدارية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما ينعكس على مستويات معيشة السكان في مختلف المجالات.

وهناك علاقة وثيقة بين السكان في أي مجتمع من المجتمعات وحاجة هذا المجتمع إلى الخدمات بمختلف مجالاتها، ومما لاشك فيه أن حجم السكان الكلي يلعب الدور الأكبر في تحديد الإطار اللازم لاحتياجات هذا المجتمع من الخدمات المختلفة، وبالتالي فان جميع العوامل التي تؤثر في تحديد حجم المجتمع مثل الخصوبة والوفيات والهجرة تؤثر في نفس الوقت في تحديد

احتياجات هذا المجتمع من هذه الخدمات، وبالتالي فان غياب الوعي للمسالة السكانية والابتعاد عن دراستها ورصدها بصورة مستمرة وعدم إيجاد الحلول المناسبة للزيادات الحاصلة يضعنا أمام قضايا كثيرة في غاية الخطورة على المدى البعيد، خاصة إن لم نأخذ بعين الاعتبار حالة التوازن بين عدد السكان وبين الموارد المتاحة.

ويمكن القول إنه وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا الإطار كان النمو السكاني يشكل احد التحديات الكبيرة التي تواجه التنمية ويفرض إمكانيات اقتصادية كبيرة لتوفير الاستثمارات لتامين الخدمات المختلفة وفرص العمل للأعداد المتزايدة من السكان، مما ينعكس على مستوى الحياة المعيشية للفرد بشكل عام، وهنا يعتبر موضوع التوعية السكانية مهما من خلال شرح آثار ذلك وعلى الصعد كافة.

مشكلة الدراسة

لقد شهدت محافظة المفرق بشكل عام ومدينة المفرق على وجه الخصوص نموا متسارعا في حجم السكان خلال الفترة (1952- 2004)، شانها في ذلك شان بقية مدن المملكة، ويعزى ذلك إلى مجموعة من العوامل أهمها العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية كالزيادة الطبيعية للسكان وكذلك تيارات الهجرة المتتالية سواء كانت داخلية أو خارجية، وبمرور الزمن ازداد عدد سكان المدينة كما تطور حجم الوظائف المقدمة للسكان، ولما كان النمو السكاني غير المخطط من أهم التحديات التي تواجه الدول، لما يترتب عليه من مشاكل تتمثل في الضغط على قطاع الخدمات العامة والبنى التحتية من جانب، وعلى الموارد الاقتصادية من جانب آخر. جاءت هذه الدراسة للكشف عن معدلات النمو السكاني في مدينة المفرق وتحليلها، وتوضيح مدى اثر النمو السكاني على قطاع الخدمات وبشكل خاص على الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الصرف الصحي والطرق ومواقف السيارات والحدائق والمتنزهات العامة التي يحتاجها السكان في المدينة.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة لتحقيق عدد من الأهداف أهمها

1. التعرف على النمو السكاني لمدينة المفرق من خلال تتبع التعدادات السكانية التي بدأت منذ عام 1952 إلى آخر تعداد جرى في عام 2004.
2. تحليل وتقييم واقع قطاع الخدمات والمرافق العامة في مدينة المفرق ووضع المقترحات التي تساعد على تطوير وتنمية هذه الخدمات مستقبلا في ضوء معدلات النمو السكاني العالية.
3. التعرف إلى اثر النمو السكاني على قطاع الخدمات لمدينة المفرق.
4. التعرف إلى اثر سوء التخطيط في توزيع الخدمات في مدينة المفرق.

أهمية الدراسة ومبرراتها

تكمن أهمية الدراسة في دراسة الاختلاف والتغير في النمو السكاني لمدينة المفرق وما رافقه من زيادة في الضغط على الخدمات وخاصة أن المدينة تمتاز بموقع ذو أهمية، إذ تتمتع المدينة بموقعها الجغرافي المتميز حيث تتفرع منها طرق النقل والمواصلات المحلية والدولية التي تشمل الطرق البرية والسكك الحديدية، كما تأتي أهمية الدراسة من أهمية المرحلة التي تناولتها (1952-2004)، وما طرأ خلالها من تطورات اقتصادية وإدارية على المنطقة ككل وانعكاس ذلك على مدينة المفرق.

شهدت مدينة المفرق نموا سريعا في أعداد السكان وتطورا في الوظائف والخدمات التي تقدمها المدينة للسكان، كما شهدت توسعا في امتدادها العمراني خلال الفترة ما بين 1950 – 2004، وقد كان للزيادة السكانية الدور الأكبر في الضغط على قطاع الخدمات وفي التطور المساحي للمدينة سواء أكانت هذه الزيادة طبيعية أم ناجمة عن الهجرة الداخلية من المناطق المجاورة.

وتكمن أهمية الدراسة أيضا في ندرة الأبحاث والدراسات عن مدينة المفرق والمتعلقة بموقعها وخصائصها السكانية، والحقيقة أن نموها المتسارع يجعلها بحاجة إلى دراسات متخصصة في هذا المجال لوضع الخطط والسياسات المستقبلية.

ويمكن إيجاز المبررات التي دفعت الباحث لدراسة مدينة المفرق بما يلي:

1. أهمية الموقع الجغرافي الاستراتيجي لمدينة المفرق عند مفترق الطرق الدولية والمحلية.
2. النمو السكاني السريع خلال فترات زمنية مختلفة 1952 – 2004.
3. ظهور بعض المشكلات الناجمة عن النمو السكاني للمدينة مثل الضغط على قطاع الخدمات التعليمية والصحية.
4. ندرة الأبحاث والدراسات الجغرافية التي تناولت مدينة المفرق، وخاصة المتعلقة بالنمو السكاني وأثره على قطاع الخدمات والمرافق العامة.
5. الاحتياجات السكانية لقطاع الخدمات في مدينة المفرق.

لمحة عن منطقة الدراسة

أ. الموقع

تقع مدينة المفرق إلى الشمال الشرقي من العاصمة عمان بنحو (69 كم) كما في الشكل رقم (1)، وتمتد بين خطي طول (36° 16َ 12ً – 36° 12َ 36ً) شرقا، ودائرتي عرض (32° 18َ 36ً – 32° 21َ 49ً) شمالاً (كما في الشكل رقم 1)، وقد سميت "بالمفرق" لوقوعها على مفترق الطرق الدولية المتجهة إلى سوريا شمالا والسعودية جنوبا والعراق شرقا.

وتعود أهمية المدينة في بداية نشأتها كونها واحدة من أقدم المحطات التجارية على طريق الحج الشامي ونقطة ارتباط مع سائر أرجاء المنطقة، ومرور خط التابلاين بمنتصف مدينة المفرق الذي يربط العراق بميناء حيفا والذي شكل النواة الأولى للتجمعات السكانية فيها، وأصبحت المفرق فيما بعد من المحطات الرئيسة على خط سكة الحديد الحجازية.

وقد لعبت مدينة المفرق دورا تاريخيا في العهد الإسلامي كونها طريقا رئيسا للحج الشامي وغدت المدينة إحدى المحطات العامة في الدولة العثمانية لوجود محطة لسكة الحديد الحجازية بها. ومنذ عام 1945م بدأت المدينة بدفع عملية التنمية المحلية للأمام، وشهدت نهضة تنموية خدماتية شاملة كان لها الأثر الأكبر في تغيير ملامح الحياة في المدينة نحو الأفضل والنهوض العمراني ورقي الخدمات بها.

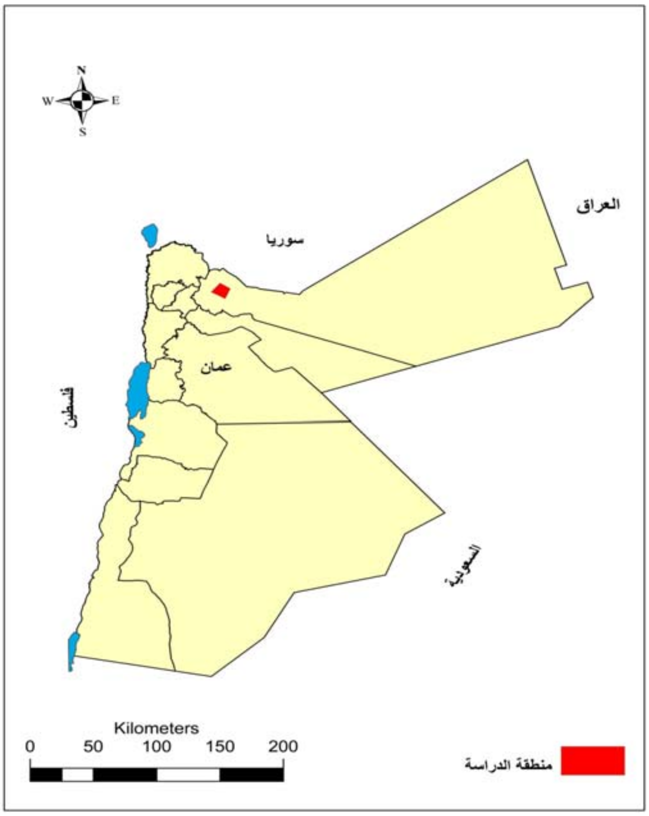

شكل 1: موقع مدينة المفرق الأردن.
المصدر: عمل الباحث

ب. التقسيمات الإدارية لمدينة المفرق

تبلغ مساحة مدينة المفرق (46 كم2) تقريباً وتبلغ المساحة المنظمة منها (26 كم2) تقريبا موزعة على النحو التالي (الشكل رقم (2)):

وحدة (11) وتضم مجموعة من الأحياء وهي

1. حي الأمير حسن: وهو الحي الذي يحده شارع طارق بن زياد من الجنوب وشارع القادسية من الشمال وشارع بغداد من الشرق وشارع الملك عبد الله من الغرب، وهو الحي المتعارف على تسميته بحي الضباط، ويغلب على هذا الحي الاستعمال السكني والتجاري.
2. حي الزهور: وهو الحي الذي يحده شارع الإمام أبو حنيفة من الشرق وشارعي الشهيد عطا الله غصاب وعثمان بن عفان من الشمال وشارع الإدريسي من الغرب وشارع السموع من الجنوب، ويغلب على هذا الحي الاستعمال السكني.
3. حي النهضة: وهو الحي الذي يحده من الجنوب شارع الشهيد حسين بصبوص ومن الشمال شارع طارق بن زياد ومن الشرق شارع الملك حسين بن طلال ومن الغرب شارع الملك عبد الله، ويغلب على هذا الحي الاستعمال التجاري.
4. حي الشهيد وصفي التل: ويحده شارع عمان دمشق من الشرق وشارع الملك حسين بن طلال من الغرب وشارع بدر من الشمال وشارع المدينة المنورة من الجنوب، ويقع في هذا الحي الدوائر الحكومية مثل مبنى المحافظة والمحكمة الشرعية ومركز الدفاع المدني. ...... الخ.
5. حي القادسية: ويحده شارع الشهيد حسين بصبوص من الشمال وشارع حليمة السعدية من الجنوب وشارع الزرقاء من الشرق وشارع الملك عبد الله من الغرب، وهو عبارة عن حي سكني.
6. حي الملك عبدا لله: وهو عبارة عن حي سكني وحرفي يقع في الجزء الجنوبي من المدينة.

وحدة (12) وتضم مجموعة من الأحياء وهي

1. حي الأميرة عالية: ويقع هذا الحي في أقصى الجزء الشمالي من المدينة، وهو عبارة عن معسكرات للجيش.
2. حي الأمير غازي: ويقع في الجزء الشمالي من المدينة، وهو عبارة عن حي سكني إضافة إلى انتشار معسكرات الجيش فيه.
3. حي الحسين: وهو الحي الذي يحده شارع عمان دمشق من الشرق وشارع بغداد من الغرب وشارع ابن تيمية من الشمال وشارع بدر من الجنوب، وهذا الحي عبارة عن أحياء سكنية ومعسكرات للجيش.

4. حي الفدين: ويحده شارع الإمام أبو حنيفة من الجنوب والشرق وشارع الشهيد صقر المجالي من الغرب ومن الشمال شارع عثمان بن عفان، وهو عبارة عن حي سكني.
5. حي نواره: ويقع هذا الحي في الجزء الشمالي الغربي من المدينة، وهو عبارة عن حي سكني.
6. حي النزهة: ويحده شارع محمد البشير من الجنوب وشارع الملكة علياء من الغرب وشارع الإمام أبو حنيفة من الشمال وشارع عمر بن عبد العزيز وشارع الملك عبد الله من الشرق، وهو عبارة عن حي سكني وفيه بعض الآثار أيضا.
7. حي الحسبان: وهو عبارة عن حي مستقل يقع في الجزء الغربي من المدينة، وهو عبارة عن حي سكني.
8. حي الكرامة: ويحده شارع الملك عبد الله من الشرق وشارع الملكة علياء من الجنوب والغرب وشارع محمد البشير من الشمال، وهو عبارة عن حي سكني.
9. حي شويكة: وهو عبارة عن حي مستقل أيضا ويقع في الجزء الجنوبي الغربي من المدينة، وهو عبارة عن حي سكني.
10. حي الأمير حمزة: وهذا الحي يقع في الجهة الجنوبية الغربية من المدينة، وهو عبارة عن حي سكني.

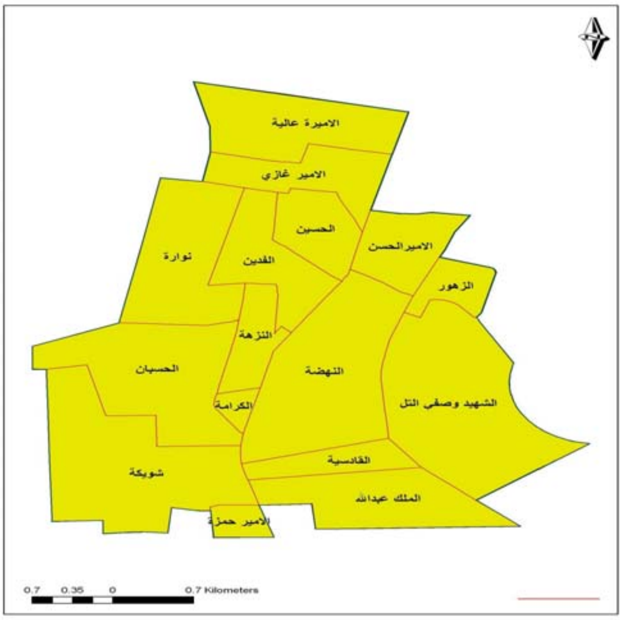

شكل (2): أحياء مدينة المفرق.
المصدر: عمل الباحث

الدراسات السابقة

عالجت الكثير من الدراسات موضوع النمو السكاني والتوسع العمراني للمدن بهدف إبراز العلاقة بين نموها السكاني وتوسعها العمراني، كما تطرقت إلى الزيادة السكانية وأثرها في تخطيط وتوزيع الخدمات المختلفة، وتناولت دراسات أخرى العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع وتخطيط الخدمات الصحية والتعليمية في مناطق مختلفة على المستوى المحلي والإقليمي خلال فترات متباينة من الزمن.

فقد أجرى الباحثان (Michael, R. & Durant, T, 1980) دراسة على مواطني ولاية تينيسي الأمريكية بهدف معرفة العلاقة بين المتغيرات الديموغرافية كالعرق والدخل، وبين الرضا عن الخدمات ورغبة المواطنين في التأثير على صنع قرارات تقديم الخدمات العامة، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمتغيرات الديموغرافية على الرضا عن الخدمات ورغبة المواطنين في التأثير على صنع قرارات تقديم الخدمات العامة، والى أن رغبة المواطنين في التأثير على صنع قرارات تقديم الخدمات العامة هي وسيلة لتحقيق مستوى أعلى من الرضا من قبل المواطنين عن الخدمات العامة.

ودرس الباحثان (Atash, F, & Beheshtisha, S) 1994, اثر الزيادة السكانية العالية التي شهدتها المدن الكبرى في إيران على النواحي الإدارية والتنظيمية، مع التركيز على مدينة أصفهان، ويذكر الباحث أن السكان يشكلون ضغطا على الخدمات وفرص العمل وموارد البيئة المحلية، وتحدثت الدراسة عن إمكانية إنشاء عدد من المدن بالقرب من مدينة أصفهان، وبالتالي جذب السكان إلى هذه المدن للتخفيف من حدة الازدحام في المدينة الرئيسة مما أدى إلى التقليل من الضغط على الخدمات وفرص العمل وإعادة توزيع السكان.

وقد تطرقت الحنيطي (1996)، في دراستها العلاقة بين التوزيع السكاني وتوزيع الخدمات الصحية والتعليمية في منطقة أبو علندا والقويسمة في محافظة عمان، بهدف تحليل العلاقة بين التوزيع السكاني والتوزيع المكاني للخدمات من خلال تطبيق منهج متكامل يربط بينهما، وتهدف كذلك إلى تقييم المواقع الحالية للخدمات التعليمية في منطقة الدراسة وتقدير عدد تلك الخدمات المستقبلية والتي تتناسب مع النمو السكاني المستقبلي في المنطقة وتوصلت الدراسة إلى أن توزيع الخدمات الصحية والتعليمية إنما هو توزيع عشوائي لا يتوافق مع التوزع الفعلي للسكان.

وتناولت الزايد (1997)، النمو السكاني والتوسع العمراني في إقليم دمشق خلال الفترة 1970-2000، بهدف دراسة واقع النمو السكاني والتوسع العمراني في إقليم دمشق وانتشار السكن العشوائي في مواقع مختلفة من الإقليم، وتوصلت الدراسة إلى أن إقليم دمشق يعاني من ارتفاع في معدلات النمو السكاني مما أدى إلى عجز الإقليم عن استيعاب هذه المعدلات وبالتالي ساءت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وأخذت صورا مختلفة تتمثل في انتشار البطالة وعدم توفر الخدمات التعليمية والصحية للسكان، وتوصلت كذلك إلى أن ازدياد عدد وسائط النقل في الإقليم أدى إلى ضيق أرصفة المشاة، ونقص كبير في عدد مواقف السيارات مما جعل الشوارع مواقف للسيارات وبالتالي إعاقة حركة المرور داخل الإقليم.

وعالج الرمامنة (1998)، تغير حجم وتركيب السكان قي التجمعات السكانية الرئيسية في محافظة البلقاء 1952 – 1994، حيث تناولت الدراسة موضوع تغير الحجم السكاني لتجمعات محافظة البلقاء، بهدف تتبع النمو السكاني في تلك التجمعات خلال الفترات الزمنية الثلاث (1952-1961، 1961-1979، 1979-1994) ومن ثم المقارنة بين هذه الفترات، ومن أهم نتائج البحث أن التفاوت في النمو السكاني للتجمعات السكانية في المحافظة كان نتيجة للهجرات السكانية إلى المنطقة خاصة في الفترتين الأخيرتين.

كما بحث البطوش (2000)، العلاقة بين التوزيع السكاني والخدمات التعليمية في محافظة الكرك، حيث هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التوزع السكاني والتوزيع المكاني للخدمات التعليمية من خلال تطبيق منهج وصفي يربط بينهما، كما هدفت إلى تحديد المواقع الحالية للخدمات والوصول إليها موزونا بالحجم السكاني والى تحديد المواقع الحالية للخدمات التعليمية ومدى قدرتها على خدمة التجمعات السكانية في محافظة الكرك، وتقدير الحاجات المستقبلية عن طريق رفع مستوى نوعية الخدمة في بعض المواقع أو إقامة مواقع جديدة تتناسب مع النمو السكاني المستقبلي في المنطقة، وتوصلت الدراسة إلى أن التوزيع الحالي لمواقع

الخدمات التعليمية هو توزيع عشوائي لا يتوافق مع التوزيع الفعلي للسكان، ولم يحقق مبدأي الفاعلية والمساواة في توفير الخدمات لأكبر عدد من السكان ولم يستطع تقليل تكلفة الوصول إليها.

وعالج الفناطسة (2006)، النمو السكاني والتوسع العمراني في مدينة معان 1950-2004، وتناولت هذه الدراسة موضوع النمو السكاني والتوسع العمراني لمدينة معان، بهدف تفسير العلاقة بين النمو السكاني والتوسع العمراني للمدينة ومن ثم التركيز على العوامل التي أثرت على نمو مدينة معان، وتتبع نموها السكاني خلال الفترات 1952-2004، ومن ابرز نتائج هذه الدراسة تزايد مساحة المدينة والرقعة السكنية مع تزايد أعداد السكان في المدينة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة نلاحظ أن بعض هذه الدراسات ركزت على تحليل العلاقة بين التوزع السكاني وتوزيع بعض الخدمات، وبعضها ركزت على العلاقة بين التوزع السكاني والتوسع العمراني، والبعض الاخر من الدراسات ركزت على تتبع النمو السكاني خلال فترات متعاقبة فقط، إلا أن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات والمسوحات السابقة أنها تبحث في اثر الزيادة السكانية التي تشهدها مدينة المفرق على قطاع الخدمات بما في ذلك الخدمات التعليمية والصحية وخدمات الصرف الصحي والطرق والحدائق العامة كون هذه الخدمات تمس حياة المواطنين مباشرة، ولما لها من دور في عملية التنمية المستمرة، إضافة إلى أن هذه الدراسة ستحاول تحليل الخدمات الموجودة بغية التعرف على حجمها وكفاءتها ومدى ملائمتها للنمو السكاني المستمر الذي تشهده مدينة المفرق ومعرفة مستوى رضا المواطنين المحليين عن الخدمات في المدينة.

منهجية الدراسة

جمعت هذه الدراسة بين المنهجين الوصفي والتحليلي اللذان يقومان على أساس دراسة النمو السكاني للمدينة والتطور في مجال الخدمات في مراحل مختلفة لمعالجة البيانات والمعلومات التي تم جمعها من مصادرها المختلفة لبلوغ أهداف الدراسة، وقد تم الاطلاع على مصادر البيانات الخاصة بالدراسة من مصادرها المختلفة، ومن ثم القيام بالعمل الميداني، واستخدام البرامج اللازمة لاستكمال جمع البيانات وتحليلها بإتباع أساليب البحث العلمي.

مصادر البيانات

تتمثل مصادر البيانات فيما يلي

أ. البيانات المكتبية

لقد تم الاستعانة بالوثائق والدراسات السابقة من رسائل جامعية، وبحوث، وتقارير منشورة وغير منشورة، والمصادر العربية والأجنبية التي تعالج النمو السكاني والخدمات بشكل عام وموضوع الدراسة بشكل خاص.

ب. المؤسسات التي تتوافر فيها بعض البيانات، وهي

- دائرة الإحصاءات العامة وتم الحصول منها على نتائج التعدادات السكانية الرسمية التي أجريت في المملكة على النحو التالي:
  - التعداد العام للسكان والمساكن للأعوام 1952م، 1961م، 1979م، 1994م، 2004م.

كما اعتمدت الدراسة على التقديرات والنشرات السكانية السنوية الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة.

- بلدية المفرق إذ تم الحصول منها على المخططات الهيكلية والتنظيمية لمدينة المفرق فيما يتعلق بالخدمات العامة وخدمات البنية التحتية والتقسيمات الإدارية للمدينة خلال فترة الدراسة.
- مديرية التربية والتعليم للواء قصبة المفرق وتم الحصول منها على كل ما يتعلق بالخدمات التعليمية في مدينة المفرق من أعداد رياض الأطفال وأعداد المدارس الأساسية والمدارس الثانوية ذكورا وإناثا، وأعداد الطلاب في كل مرحلة تعليمية، وأعداد المعلمين والإداريين في كل مؤسسة تعليمية تقع ضمن حدود منطقة الدراسة.
- مديرية صحة محافظة المفرق إذ تم الحصول منها على كل ما يتعلق بالخدمات الصحية في مدينة المفرق من عدد مراكز الرعاية الصحية في المدينة، وعدد الأطباء والممرضين والأسرة في كل مركز، وعدد السكان لكل سرير.

معالجة البيانات

اتبع في الدراسة منهجا وصفيا للتعرف إلى الخصائص السكانية وخصائص الخدمات التعليمية والصحية، كما اتبع الباحث منهجا تحليليا يعتمد استخدام الأساليب والطرق الكمية الإحصائية اللازمة لقياس نمو وتركيب السكان والمساكن وعلاقة ذلك بالخدمات في مدينة المفرق، مثل استخدام معادلة النمو السكاني وفق الصيغة الهندسية التالية:

$$R=\sqrt[t]{(pt/po-1)}*100$$

(Peterson,1969)

حيث أن:

R= معدل النمو السنوي للسكان.

Pt= عدد السكان في تعداد لاحق.

Po= عدد السكان في تعداد سابق.

T= طول الفترة الزمنية.

حيث تم حساب معدلات النمو السكاني في مدينة المفرق خلال الفترات الزمنية التالية (1979-1994) و(1994-2004). وتمثيلها في جداول إحصائية وتحليل وتفسير أسباب الزيادة.

تطور عدد سكان مدينة المفرق خلال الفترة (1952-2004)

ارتفع عدد سكان مدينة المفرق في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ، نتيجة للتطورات السريعة والمتلاحقة التي شهدتها المدينة مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السكاني فيها، فقد بلغ عدد سكان مدينة المفرق (6009) نسمة، عام 1952، وبعد اقل من عشر سنوات ارتفع ليصبح عام 1961م (9499) نسمة، وفي عام 1979م ارتفع إلى (21280) نسمة، ثم ارتفع إلى (38393) نسمة عام 1994م، أي أن عدد سكان المدينة قد تضاعف مرات عديدة خلال الفترة ما بين التعدادين (1952-1994م). وفي عام 2004م ارتفع عدد سكان المدينة إلى (48900) نسمة حسب تعداد السكان والمساكن الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، انظر الجدول رقم (1).

وقد بلغ معدل النمو السكاني للفترة (1952-1961) حوالي (5.2%)، في حين بلغ في الفترة (1979-1994) حوالي (4%) في حين وصل المعدل إلى (2.4%) خلال الفترة (1994-2004)، كما رافق النمو السكاني تطورا في المساحة المبنية حيث بلغت عام 1979م (3229) دونم، وفي عام 2004م وصلت إلى (8893) دونم، ونلاحظ من خلال هذه النسب مدى التطور والتوسع الذي شهدته مدينة المفرق في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي تشهده المدينة كما في الجدول رقم (1).

جدول (1): تطور عدد سكان مدينة المفرق خلال الفترة (1952-2004م).

السنة	الذكور	الإناث	عدد السكان	معدل النمو السكاني %
1952	3209	2800	6009	-
1961	5000	499	9499	5.1
1979	10993	10287	21280	4.5
1994	20121	18272	38393	3.9
2004	25279	23621	48900	2.4

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات دائرة الإحصاءات العامة.

من خلال الجدول رقم (2) والذي يبين تطور عدد سكان مدينة المفرق خلال الفترة (1952-2004م) نلاحظ ما يلي:

1. ارتفاع عدد سكان مدينة المفرق، فقد تضاعف عدد سكان المدينة خلال النصف الثاني من القرن العشرين أكثر من ست مرات تقريبا.
2. إن التغيرات السكانية التي شهدتها مدينة المفرق خلال الفترة (1979-2004) كان لها تأثير واضح في تضخم سكان المدينة وزيادة نموهم، كما تظهر تلك التغيرات أيضا اختلاف معدلات النمو السكاني للمدينة.
3. ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل عام خلال الفترة (1961-2004) ولكنها تتفاوت فيما بينها حيث تتجه معدلات النمو السكاني في المدينة نحو الانخفاض حيث انخفضت النسبة من (5.1%) عام 1961 إلى (2.4%) عام 2004م، إلا أن هذا الانخفاض يبقى مرتفعا نظرا للظروف السياسية المحيطة بالمملكة المتمثلة بالمشاكل السياسية في فلسطين وحرب العراق وحرب الخليج، والظروف الإدارية والتنظيمية التي شهدتها المدينة المتمثلة بالخطط التنظيمية والمشاريع التنموية التي تقوم بها بلدية المفرق، وبالتالي لعبت هذه الظروف دورا هاما في النمو السكاني للمدينة.

وقد كان للظروف الخاصة التي مر بها الأردن بشكل عام، واستقبال المهاجرين من أبناء فلسطين بعد نكبتي عام 1948 و1967، وأزمة الخليج عام 1991م، الأثر الأكبر في النمو السكاني للمدن الأردنية ومنها مدينة المفرق، بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة التي انتقلت من القرى والمدن الأردنية الأخرى كهجرة داخلية إلى مدينة المفرق، واستقرار سكان البادية المرتحلين فيها.

العلاقة بين النمو السكاني وقطاع الخدمات في مدينة المفرق

يرتبط قطاع الخدمات في مدينة المفرق بعلاقة وثيقة بالنمو السكاني، إذ يؤدي النمو السكاني المرتفع الذي بلغ حوالي 2.4% خلال الفترة (1994-2004م)، إلى ضغط شديد على قطاع الخدمات عامة، وعلى الخدمات التعليمية والصحية على وجه الخصوص، الأمر الذي يجعلها عاجزة عن الإيفاء بمتطلبات السكان الحاليين أو الذين يضافون كل عام. والتعليم والصحة إحدى الخدمات الجوهرية التي تتأثر بالنمو السكاني، ويعزى ذلك لتزايد أعداد السكان مما يعني المزيد من المدارس والمعلمين والمراكز الصحية والمستشفيات والأطباء حتى يمكن المحافظة على المستويات التعليمية والصحية المطلوبة، وبالتالي فان قطاع الخدمات يتأثر بدرجة كبيرة بهذا النمو في مختلف المجالات التعليمية والصحية وخدمات الصرف الصحي والطرق والمياه والمرافق العامة، ولذلك أصبحت الخدمات ظاهرة واضحة تحظى باهتمام الباحثين في فروع المعرفة المختلفة. وتعتبر هذه الدراسات قاعدة يعتمد عليها المخطط لمشاريع التنمية.

النمو السكاني والخدمات التعليمية

تتسم العلاقة بين النمو السكاني والخدمات التعليمية بالتأثر والتأثير، فكلما انتشر التعليم وأصبح في متناول عدد اكبر من أفراد المجتمع، كلما تحسنت المؤشرات السكانية مثل (معدلات الخصوبة، ومعدل الوفيات) وتطورت حياة السكان اجتماعيا واقتصاديا وتمكن أفراد المجتمع من المشاركة الفاعلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا. وعندما تتحسن المؤشرات السكانية وتتراجع معدلات النمو السكاني يكون بالإمكان تقديم الخدمات التعليمية إلى اكبر عدد من أفراد المجتمع، وتحسين نوعية المخرجات التعليمية.

تطورت الخدمات التعليمية وارتفعت نسبة المؤسسات التعليمية في مدينة المفرق بشكل واضح وخاصة في الفترة الأخيرة، إذ تمثل هذا التطور في التزايد في فتح العديد من المدارس والتوسع في برامج إعداد المعلمين وكذلك تطوير المناهج التعليمية، وان دل ذلك على مدى الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة بتأسيس المؤسسات التعليمية التي تكفي حاجة المواطنين وتحقق الغاية والهدف الذي تسعى إليه من اجل التطور في مجالات التنمية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، كما يدل التوسع والتطور في الخدمات التعليمية في مدينة المفرق على أن المدينة هي مركز لمحافظة المفرق بشكل عام، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاهتمام بهذه الخدمات في مدينة المفرق بشكل خاص.

تأسست أول مدرسة حكومية في مدينة المفرق عام 1954، ثم تطورت المدينة وازداد عدد المدارس فأصبح (4) مدارس عام 1969، ثم أصبح عدد المدارس (9) عام 1979، ثم ارتفعت أعداد المدارس وأصبحت (29) مدرسة في عام 1994م، ثم وصل عدد المدارس إلى (34) مدرسة حتى عام 2007م (انظر الجدول رقم (2)).

جدول (2): عدد المدارس والصفوف والطلاب ونسب الطلاب إلى السكان في مدينة المفرق خلال الفترة (1954-2007).

السنة	عدد المدارس	عدد الصفوف	عدد الطلاب	نسبة أعداد الطلبة إلى مجموع السكان %
1954	1	8	165	2.8
1969	4	40	857	5.5
1979	9	102	3100	14.6
1994	26	290	8450	22
2007	34	410	12281	25

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق عام 2007م.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2) أن عدد الطلاب قد ازداد بازدياد عدد السكان في مدينة المفرق، فقد بلغ عدد الطلاب (165) طالب وطالبة عام 1954 في حين أن عدد سكان المدينة في

تلك الفترة لم يتجاوز (8000) نسمة، ثم ارتفع إلى(857) طالب وطالبة عام 1969 في الوقت الذي كان فيه عدد السكان قد وصل إلى حوالي (15500) نسمة، ثم ارتفع عدد الطلاب إلى (3100) طالب وطالبة عام 1979 في حين أن عدد السكان في تلك الفترة قد وصل إلى (21280) نسمة، ثم ازداد عدد الطلاب حتى أصبح (8450) طالب وطالبة عام 1994 وكان عدد السكان قد ارتفع إلى (38393) نسمة، ثم ازداد عدد الطلاب حتى وصل إلى (12281) طالب وطالبة في الوقت الذي وصل فيه عدد السكان إلى (48900) نسمة في نفس الفترة، ونستنتج من خلال ما سبق انه من الطبيعي أن يرافق النمو السكاني زيادة في أعداد الطلبة ،وبالتالي هذا يشكل ضغطا على الخدمات التعليمية وتصبح المدينة بحاجة إلى إنشاء المزيد من المدارس كي تلبي حاجات المجتمع المحلي.

وعند إظهار العلاقة بين عدد السكان وعدد الطلبة حسب التجمعات السكانية يتبن لنا من خلال الجدول (3) أن هناك علاقة واضحة بينهما على مستوى معظم التجمعات السكانية بلغت (0.87)، وهذا يدل أن هناك حالة من عدم وجود التوازن والتناسق بين عدد السكان وعدد الطلبة وخاصة في الوحدة (12)، حيث أنها تستقطب الطلبة من معظم أحياء المدينة لوجود المدارس الثانوية المهنية فيها، إضافة لكثرة المدارس الثانوية في هذه الوحدة مما أدى إلى تزايد أعداد الطلبة بشكل كبير جدا فيه.

جدول (3): العلاقة بين عدد السكان والمتغيرات الأخرى.

المتغيرات	عدد السكان	عدد الطلبة	عدد الهيئات التعليمية	عدد المدارس
عدد السكان	0	0.87	0.79	0.67
عدد الطلبة	0.87	0	0.98	0.92
عدد الهيئات التعليمية	0.79	0.98	0	0.97
عدد المدارس	0.67	0.92	0.97	0

المصدر: عمل الباحث

توزع المدارس في مدينة المفرق

يعتمد توزع المدارس من حيث نوعها وعددها على حجم التجمعات السكانية وبالتالي أعداد الطلبة. وسيتم هنا دراسة المدارس حسب نوع المدارس، حيث تغطي المدارس الأساسية في منطقة الدراسة جميع أحياء المدينة وبذلك تقدم خدمة التعليم لجميع الطلبة ضمن هذه المرحلة. أما المدارس الثانوية فلا تغطي معظم الأحياء في المدينة فيضطر العديد من الطلبة والطالبات مغادرة مناطق سكناهم للدراسة في أحياء بعيدة عن مساكنهم.

يوجد في مدينة المفرق ثلاث وثلاثون مدرسة تتوزع بين أساسية، وثانوية، وذكور، وإناث، ومدارس مختلطة. كما يتضح من خلال الجدول رقم (4).

جدول (4): أعداد المدارس والطلاب والمعلمون في مدينة المفرق لعام 2007م.

جنس المدرسة	عدد الطلاب	عدد المدارس الأساسية	عدد المدارس الثانوية	عدد الصفوف	عدد المعلمين والمعلمات	نسبة عدد الطلبة لكل معلم
ذكور	4879	10	3	117	288	17
إناث	4202	3	4	136	238	18
مختلط	3200	13	-	121	171	19
المجموع	**12281**	**26**	**7**	**374**	**697**	**18**

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية التربية والتعليم لقصبة المفرق عام 2007م.

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن عدد المدارس الأساسية يفوق عدد المدارس الثانوية في مدينة المفرق، كما أن عدد الطلاب في المدارس الأساسية يفوق عدد الطلاب في المدارس الثانوية نتيجة طول فترة المرحلة الاساسية وكذلك تسرب الطلبة من المدارس قبل التحاقهم بالمدارس الثانوية، ومما يدل على زيادة النمو السكاني في منطقة الدراسة اكتظاظ عدد الطلبة داخل الغرف الصفية حيث بلغ متوسط عدد الطلبة داخل الغرفة الصفية الواحدة تقريبا حوالي (32.8) طالب، مما يشكل عبئا على العملية التعليمية والتربوية، الأمر الذي ينعكس على نوعية ومخرجات التعليم.

ونلاحظ من الشكل (3) أن نسب توزع المدارس في مدينة المفرق متفاوتة على مستوى الوحدتين (11) و(12). ويعود ارتفاع نسبتها في الوحدة (12) إلى كثرة الأحياء التي تضمها هذه الوحدة وكبر مساحتها، حيث من الطبيعي توفير هذا العدد من المدارس لخدمة هذه الأحياء السكنية.

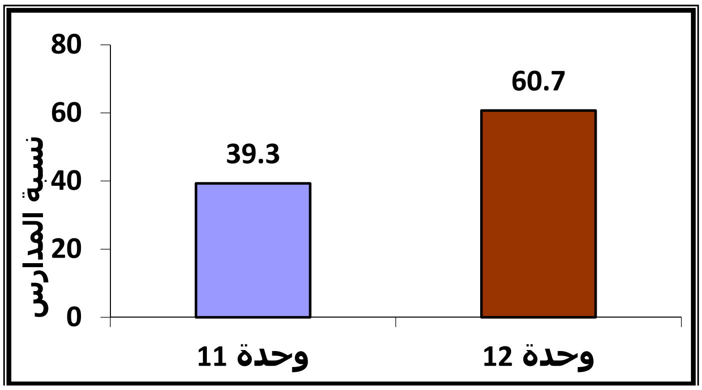

شكل (3): النسب المئوية لتوزع المدارس في مدينة المفرق لعام 2007.
المصدر: عمل الباحث

وقد بلغت نسبة مدارس الذكور من مجموع المدارس في المدينة 39.4%. وبلغت نسبة مدارس الإناث من مجموع المدارس في المدينة 24.2%، في حين بلغت نسبة المدارس المختلطة حوالي 39.4%، ونلاحظ هنا ارتفاع نسبة مدارس الإناث مقارنة بمدارس الذكور وذلك لان المدارس المختلطة بين الذكور والإناث في المرحلة الأساسية تسمى مدارس إناث.

النمو السكاني والخدمات الصحية

تعتبر الخدمات الصحية من الخدمات الضرورية والهامة التي يجب توافرها للسكان سواء لسكان المدينة أو المحافظة، وتتمثل المؤسسات الصحية في المدينة، بوجود المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات والعيادات الخارجية والصيدليات ومخازن الأدوية.

ويؤثر النمو السكاني على كفاية الخدمات الصحية مما جعله أمرا يحتاج إلى الاهتمام من قبل المسؤولين في الحقل الصحي، فقد اعتمد (CRRIN , 1948) على أكثر من خمسة عشر مؤشرا يقيس فيها مستوى الطلب على الرعاية الصحية، مثل زيارة الطبيب، والإقامة في المستشفى، والفحوصات المخبرية، وصور الأشعة، والانتفاع من الأدوية، والإنفاق على الخدمات الصحية. وقد استخدم (Parkin, 1988) مؤشر الانتفاع من خدمات الأسنان لقياس الطلب على الخدمات الصحية. في حين أشار (Rossett, 1973) إلى أن المبالغ التي تنفق من قبل الشخص على خدمات المستشفى وخدمات الأطباء تعتبر مؤشرا جيدا يمثل قياس الطلب على الخدمات الصحية.

وتبين على مستوى منطقة الدراسة أن نسبة العاملين في مراكز الرعاية الصحية في مدينة المفرق بلغت حوالي 21.4% من مجموع العاملين في مراكز الرعاية الصحية على مستوى محافظة المفرق علما انه يسكن المدينة حوالي 34% من سكان المحافظة. وتتوزع خدمات الرعاية الصحية في مدينة المفرق بواقع (4) مراكز صحية يعمل فيها حوالي 86 موظفا ما بين طبيب وممرض كما في الجدول (5)، ويشير الشكل (4) إلى النقص الواضح في توفير الكوادر الطبية المناسبة من حيث الكم والنوع، ويبين الشكل عدد السكان الذين يخدمهم كل موظف من الكوادر الصحية الموجودة في المدينة، حيث يشير إلى النقص الواضح في أعداد فني الأشعة والمختبرات والقابلات والصيادلة حيث بلغت نسبة كل منهم على التوالي 48900:1، 48900:1، 24450:1، 8150:1، كما يظهر من خلال الشكل إن أفضل الخدمات المقدمة بالنسبة لعدد السكان كانت لصالح خدمة التمريض التي بلغت 843:1، أما بالنسبة إلى خدمة الطب العام وطب الأسنان فبلغت نسبة كل منهما على التوالي 4890:1، 6113:1، وهذا يؤكد أن نمو السكان اثر في زيادة المشكلة لان معدل نمو الخدمة الصحية لا يتناسب مع معدل نمو السكان.

جدول (5): الكوادر الصحية المتوفرة في مراكز الرعاية الصحية في مدينة المفرق لعام 2007.

اسم المركز الصحي	فئة المركز	الطبيب العام	طبيب الأسنان	ممرض قانوني	مساعد ممرض	قابلة	صيدلي	فني مختبر	فني أشعة
حي الضباط	شامل	5	3	4	19	2	2	1	1
المركز الصحي الرئيسي	أولي	3	3	3	12	-	2	-	-
الحي الجنوبي	فرعي	1	1	2	8	-	1	-	-
حي الحسين	فرعي	1	1	2	8	-	1	-	-
المجموع		**10**	**8**	**11**	**47**	**2**	**6**	**1**	**1**

المصدر: عمل الباحث بالاعتماد على بيانات مديرية صحة محافظة المفرق لعام 2007.

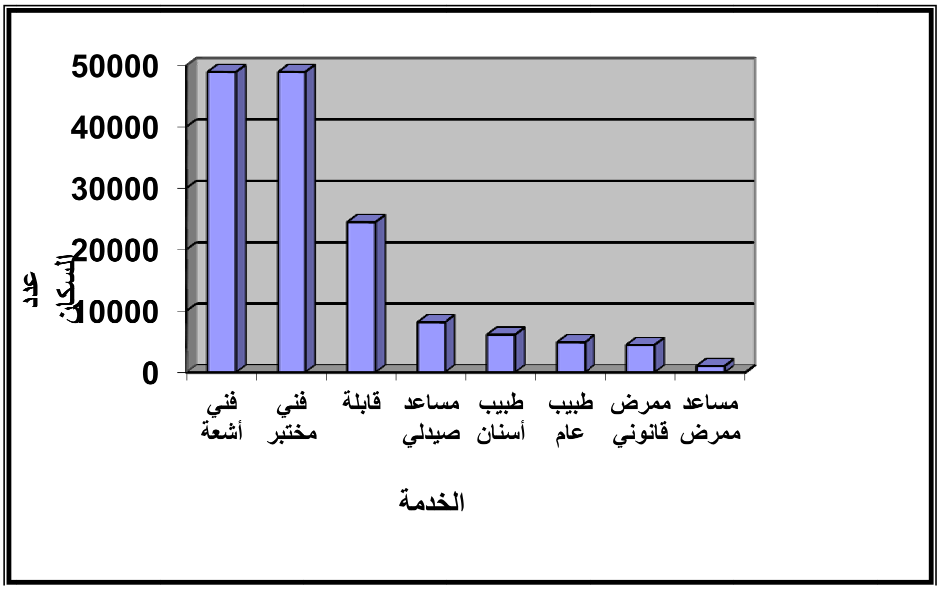

شكل (4): نسبة السكان إلى الخدمات الصحية المتوفرة في مدينة المفرق لعام 2007.

المصدر: عمل الباحث.

ومن خلال الجدول (6) يتبين اثر النمو السكاني الواضح الذي سبب سوء في توزع المراكز الصحية على مستوى التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، إذ نلاحظ زيادة في أعداد السكان مع نقص أعداد مراكز الرعاية الصحية التي تخدم التجمعات السكانية في منطقة الدراسة كما هو الحال في الوحدة 12 مقارنة بالوحدة 11 التي تتوفر فيها نسبة أفضل من المراكز الصحية وعيادات الطب العام مقارنة بعدد سكانها. علما أن نسبة عدد المراكز الصحية إلى عدد السكان على مستوى منطقة الدراسة ككل بلغت 12225:1. ومن هنا نؤكد على ظهور القطاع الصحي واضحا من خلال الضغط السكاني على مراكز الرعاية الصحية في الوحدة 12 التي تضم أحياء الكرامة والنزهة والحسين والفدين وشويكة والأمير حمزة والأمير غازي والأميرة عالية وحي نواره، حيث لا يتوافر في هذه الوحدة سوى مركز صحي واحد هو مركز صحي حي الحسين وهو مركز فرعي لا يفي بالحاجة.

جدول (6): توزع نسب عدد السكان إلى المراكز الصحية على مستوى مدينة المفرق لعام 2007.

المنطقة	عدد السكان	عدد المراكز الصحية	نسبة السكان لكل مركز صحي
وحدة 11	22045	3	7348
وحدة 12	26855	1	26855
المجموع	**48900**	**4**	**12225**

المصدر: عمل الباحث.

ومن خلال الشكل (5) نستطيع تقييم وضع منطقة الدراسة على مستوى محافظة المفرق والأردن خلال عام 2007م في الخدمات التالية (الطبيب العام، طبيب الأسنان، التمريض، الصيدلي) بالنسبة لعدد السكان حيث يشير الشكل إلى نقص أعداد الأطباء العاملين والممرضين والصيادلة في منطقة الدراسة على مستوى المحافظة والأردن، وكان النقص واضحا في أعداد الصيادلة البالغ 9800:1 نسمة، أما أفضل وضع في الخدمات الصحية المقدمة للمواطن في منطقة الدراسة فكان في خدمة طبيب الأسنان مقارنة بالأردن وبالمحافظة وبشكل عام يجب توفير الكم الكافي من مقدمي الخدمات الصحية في منطقة الدراسة من اجل النهوض بالخدمة الصحية المقدمة للمواطن والانتقال إلى تحسين نوعية الخدمة.

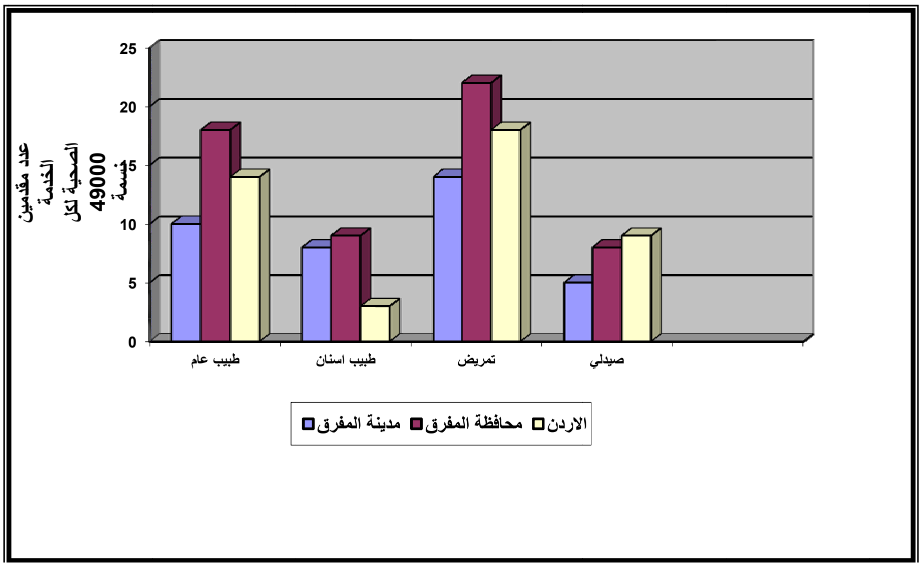

شكل (5): مقارنة أعداد مقدمي الخدمات الصحية بالنسبة لحجم السكان على مستوى الأردن ومحافظة المفرق ومدينة المفرق لعام 2007.

المصدر: عمل الباحث

أما بخصوص نسبة كل وحدة في منطقة الدراسة من مجموع الكوادر الصحية فقد سيطرت الوحدة 11 على المرتبة الأولى من حيث الكوادر الصحية، في حين أن الوحدة 12 تعاني من نقص في الكوادر الصحية وفي عدد المراكز الصحية بشكل عام كما في الشكل (6) (مديرية صحة المفرق، 2004).

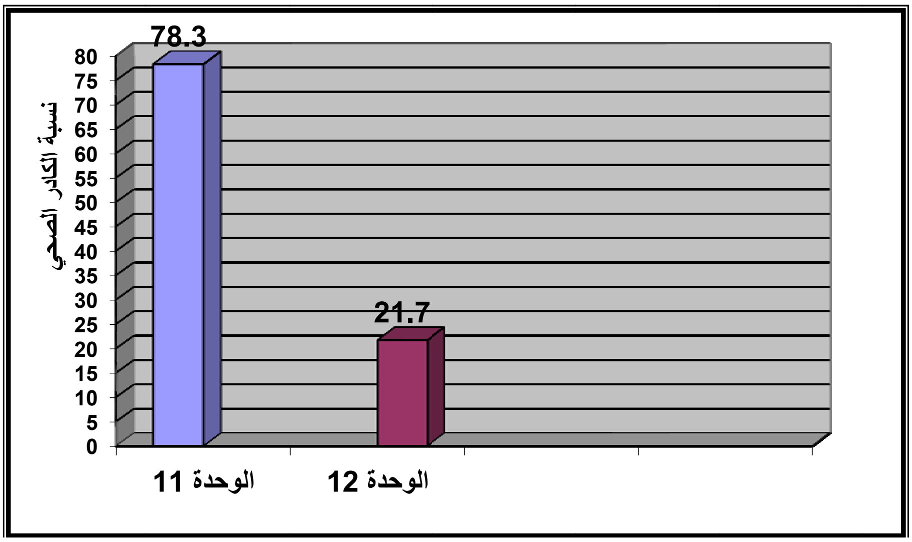

شكل (6): نسب الكوادر الصحية في مدينة المفرق حسب الوحدات لعام 2007.

المصدر: عمل الباحث

النتائج

1. قدمت الدراسة صورة واضحة عن النمو السكاني في مدينة المفرق من خلال تتبع النمو السكاني للمدينة منذ عام 1952 الذي لم يتجاوز 6009 نسمة، ولغاية 2004 الذي تجاوز 48900 نسمة، وبهذا يكون عدد السكان قد تضاعف أكثر من ست مرات تقريبا خلال تلك الفترة.
2. ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل عام خلال الفترة (1961-2004) ولكنها تتفاوت فيما بينها حيث تتجه معدلات النمو السكاني في المدينة نحو الانخفاض حيث انخفضت النسبة من (5.1%) عام 1961 إلى (2.4%) عام 2004م، إلا أن هذا الانخفاض يبقى مرتفعا نظرا للظروف السياسية المحيطة بالمملكة المتمثلة بالمشاكل السياسية في فلسطين وحرب العراق وحرب الخليج، والظروف الإدارية والتنظيمية التي شهدتها المدينة المتمثلة بالخطط التنظيمية والمشاريع التنموية التي تقوم بها بلدية المفرق، وبالتالي لعبت هذه الظروف دورا هاما في النمو السكاني للمدينة.
3. كان من نتائج النمو السكاني السريع في مدينة المفرق ازدياد الضغط على مرافق المدينة ومناطق الخدمات الأمر الذي تطلب استمرار التطور والتوسع في تلك المرافق.

4. تتعرض الخدمات التعليمية في مدينة المفرق إلى ضغط كبير نتيجة زيادة الطلب عليها من قبل سكان المدينة، وخاصة في الوحدة 12 التي تعاني من نقص في أعداد المدارس مقارنة بأعداد السكان فيها، فقد تبين أن هناك علاقة واضحة بين أعداد الطلبة وأعداد المدارس بلغت حوالي 0.92.
5. تعاني المدينة من ضغط هائل على الخدمات الصحية، نتيجة للكثافات السكانية المرتفعة، حيث لا يوجد في المدينة سوى أربعة مراكز صحية لا تكفي لحاجة سكان المدينة، فقد تبين من خلال الدراسة أن كل مركز صحي واحد يخدم حوالي 12225 مواطن على مستوى مدينة المفرق، إضافة إلى أن ثلاثة من المراكز الصحية توجد في الوحدة 11 في حين لا يوجد في الوحدة 12 سوى مركز صحي واحد.

التوصيات

1. توفير المرافق والخدمات لمواجهة الأعداد المتزايدة بحيث يتناسب مع متطلبات فئات مجتمع المدينة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. اخذ العوامل المؤثرة بالنمو السكاني والكثافة السكانية بعين الاعتبار من قبل المخططين عند رسم السياسات السكانية للمدينة وربطها مع حاجات المجتمع المحلي من جهة، ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، بهدف ضبط وتوجيه حركة السكان واستقرارهم.
3. رفع المستوى التعليمي للسكان كما ونوعا والتوسع في بناء المدارس وتزويدها بالتجهيزات اللازمة بحيث يتناسب ذلك مع النمو السكاني المتسارع في مدينة المفرق.
4. تحسين نوعية الخدمات الصحية والعمل على توزيعها المتوازن بين مختلف أحياء المدينة.
5. تحسين نوعية الخدمات في الأحياء البعيدة عن مركز مدينة المفرق وذلك لضمان استقرار السكان في هذه الأحياء لإقامة المشاريع التي تفي بمتطلبات التنمية.

References (Arabic & English)

- Alassaf, R. (2007). *Evaluation of basic services in the market area Khraibat alsuaq and Tla·a Al ali in the Amanat Amman*, (M.Sc.dissertation, university of Jordan), Amman, Jordan.
- Albtoosh, N. (2000). *The relationship between population distribution and educational services in Karak governorate*. (M.Sc.dissertation, university of Jordan), Amman, Jordan.

- Alfanatsah, A. (2006). *Population growth and urbanization in Maan city 1950-2004*. (M.Sc.dissertation, university of Jordan), Amman, Jordan.
- Alhaj, A. (1998). *The reality of educational services in Abyan governorate*. (M.Sc.dissertation, university of Aden), Aden, Yamen.
- Alhnati, M. (1996). *The relationship between population distribution and the distribution of educational and health services in Abu Alanda and Qweismeh area*. (M.Sc.dissertation, university of Jordan), Amman, Jordan.
- Alrobai, Z. (1995). *Demographic change and its impact on urban planning for the Irbid city*. (M.Sc.dissertation, university of Jordan), Amman, Jordan.
- Alsaryra, H. (2004). *The relationship between population distribution and planning services in the District of Theban*. (M.Sc.dissertation, university of Jordan), Amman, Jordan.
- ALTall, K. (1983). *An Analytic Approach to Primary Health Care Planning in Developing Countries*. The Case of Jordan, PG, D, Troy University New York.
- Alzayed, E. (2002), *Population growth and urbanization in the Damascus province during the period (1970-2000)*. (M.Sc.dissertation, university of Damascus), Damascus, Syria.
- Alzoaby, A. & Alarabi, M. (1994), The basic needs of the population of Jordan until 2005. *Journal of Population and Development. (1).* Amman, Jordan.
- Daniels, P. W. (1982). *Services Industries: Growth and Location*, London, Cambrige University Press.
- Department of Statistics. (1979, 1994, 2004). *General Census of Population and Housing in Jordan*. Amman, Jordan.

- Khamees, M. (1986), Population growth of cities in the Irbid Governorate. *Dirasat journal, (Humanities and social sciences), university of Jordan, (16)*.
- Sahawna, F. & Samha, M. (2003). *Population Geography*, Wael publishing, Amman, Jordan.
- AlJawair, B. (1988). *Study of The Extent of Patient Satisfaction With to Hospital Service of Riyadh Armed Forces Hospital*. (M. Sc. dissertation, university of King Saud University), Riyadh, Saudi Arabic.
- Atash, F. & Behshtiha, S. (1994). Urban Dimension of the Population explosion in Iran. *Cities. 11(4)*. 253-263.
- Carrin, G. & Van, J. (1984). An Empirical Model of the Demand for Heath care in Belgium, *Applied Economics, (16).* 317-334.
- Gould, P. & Thomas, R. (1966). An Approach to the Geographic Assignment of Hospital Service, *Tijdschrift Voor Economishe en Sociale Geografie. (2)*. 203-206.
- Rossett, R. & Hang, L. (1973). The Effect of Heath Insurance on the Demand for Medical Care. *journal of Political Economy, 8(2).* 281-305.